

الشراكة الأوروبية الجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني 2000_2019

The Uruguayan partnership and its implications for the rehabilitation of small and the medium enterprises and the extent of their contribution to revitalizing the national economy 2000- 2019

ط.د. بوهلة خديجة¹ د. راتول محمد²

¹.جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف (الجزائر)

²جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/03/20

تاريخ القبول: 2020/11/14

تاريخ الارسال: 2020/09/30

ملخص:

تهدف الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض زيادة مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني، ففي هذا الإطار كان لبرنامج الاتحاد الأوروبي "ميديا" عدة نتائج الذي تمثلت في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة النقائص والمشاكل التي كانت تعاني منها، بالإضافة إلى تكوين قاعدة تسهل تنفيذ البرامج، وكذا التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالهدف من كل ذلك هو المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال خلق قيمة مضافة، وهو الذي لم تستطع المؤسسات الجزائرية الوصول إليه والاستفادة من البرامج على حسب ما كان متوقع بالرغم من النتائج التي حققتها. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، الشراكة الأوروبية الجزائرية، برامج ميديا.

تصنيف JEL: E52, F5.

Abstract:

The European-Algerian partnership aims to rehabilitate small and medium enterprises, with a view to increasing their contribution to revitalizing the national economy. In this framework, the European Union Meda program has had several results represented in improving the competitiveness of small and medium enterprises and addressing deficiency and problems they suffer from, in addition to creating a database that facilitates the implementation programs, as well as control of information and communication technology, the aim of all of this is to contribute to the national economy by creating added value, which is what Algerian institutions have not been able to access and benefit from programs according to what was expected despite the results J achieved/

Key words: small and medium Foundation, Qualification, the Euro-Algeria Partnership, Meda programs.

Jel Classification Codes : E52, F5.

* المؤلف المرسل: بوهلة خديجة، الايميل: k.bouhella@univ-chlef.dz

توطئة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية لأية دولة، باعتبارها كيانات اقتصادية تبحث عن طرق تحقق لها نمو سريع في ظل الانفتاح الاقتصادي والتنافسية العالمية المتزايدة إضافة إلى عدة اعتبارات أخرى، فكانت محط اهتمام البرنامج الأوروبي "ميديا" في جانبه المالي لدعم تأهيلها من أجل النهوض بها، فهذا التمويل له عدة انعكاسات على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة ستكون قادرة على المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال مختلف مخرجاتها، باعتبار أن هذه الدراسة تم إسقاطها على الحالة الجزائرية ومؤسساتها.

ومن كل ما سبق تم طرح الإشكالية التالية: هل كان للجانب التمويلي للشراكة الأوروبية أي نتائج على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني؟

وهذه الإشكالية تدفع بنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية نوردتها كالآتي:

- ماذا نعي بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل يمكن أن يكون لبرنامج "ميديا" الأوروبي أي نتائج؟

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وجب وضع الفرضيات الآتية:

- إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إجراء متخذ من طرف الدولة تهدف من خلاله إلى تحسين موقع المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي؛

- لبرنامج "ميديا" الأوروبي عدة نتائج على تأهيل المؤسسات من تحسين تنافسيتها وزيادة مساهمتها؛

- تبرز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال خلق قيمة مضافة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروبية جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على برنامج "ميديا" ومدى مساهمة هذه المؤسسات التي لها دور مهم في إضفاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجانب التمويلي للشراكة الأوروبية جزائرية وأي المؤسسات الأكثر استفادة من برامج الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، وانعكاسات هذه الشراكة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مدى مساهمة هذه الأخيرة في تنشيط الاقتصاد الوطني بصفقتها كفاعل مساهم في ذلك.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاعتمدنا على أداة التحليل باستخدام إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عند تقييم برامج ميدا الأوروبية ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التأهيل في تنشيط وتنمية الاقتصاد الوطني. مجمل المراجع والمصادر المعتمدة في إعداد هذه الدراسة كانت مختلفة من أطروحات ومقالات منشورة ومدخلات ومواقع الكترونية ذات الصلة، بالإضافة إلى الإحصائيات المتوفرة على موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I - الإطار النظري للدراسة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية دورا مهما وفي إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر ركن أساسي، فقد ركز برنامج "ميدا" عليها نظرا للنتائج الممكنة تحقيقها من وراء النجاح في عملية تأهيل المؤسسات التي رسمها لها البرنامج، ففي هذا المحور سنركز على الجانب النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريفها بصفة عامة بحسب المشرع الجزائري، والمقصود بعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما لا ننسى أهمها الشراكة الأورو جزائرية التي في إطارها يتم تأهيل المؤسسات.

I - 1 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك أكثر من 50 تعريفا يتم استخدامه في 75 دولة، وفي هذا الإطار اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من 05 عمال صغيرة في حين المؤسسة المتوسطة التي تستخدم من 05 إلى 196 عاملا، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 200 عاملا فأكثر، وبالمقابل صنف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات حسب مستوياتها إلى المؤسسات الفردية وهي التي عمل بها أقل من 15 عاملا ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأراضي والمباني عن 10000 دولار أمريكي (دراحي، 2015، صفحة 174)، أما في الجزائر فإن المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي الصادر بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمد المعايير الكمية في تحديد مفهومها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يوضح مفهوم م ص و م حسب عدد العمال ورقم الأعمال والأصول

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع والأصول
مؤسسة مصغرة	1-9	م.د.ج > 20	مليون د.ج 10
مؤسسة صغيرة	10-49	م.د.ج > 200	مليون د.ج 100
مؤسسة متوسطة	50-250	مليار د.ج 2-200	مليون د.ج 100-500

المصدر: دراخي كريمو، حاضرات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، 2015، ص 175.

وقد قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في تعريف كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية التي يتم اعتمادها في تعريف هذا النوع من المؤسسات، وذلك بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10/01/2017 (شواشي، 2018، صفحة 154)، ويمكن إبراز ما سبق وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يوضح مفهوم م ص و م حسب عدد العمال ورقم الأعمال والأصول

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع والأصول
مؤسسة مصغرة	1-9	لا يتجاوز 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	10-49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	400 مليون إلى 4 مليار	200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم، 2017/2018، ص 155.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لجمل البلدان المتطورة، فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان فقد بلغت 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي، وتساهم في الإتحاد الأوروبي بتشغيل 66.52% و 50% في أمريكا. (دراجي، 2015، صفحة 175) في الجزائر بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 934569 مؤسسة سنة 2015، في حين عدد مناصب الشغل بلغ 2238233 فرد، فأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنبع من كونها تحقق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي منها المساهمة في خلق مناصب شغل (بعزيز و مخلوفي، 2017، الصفحات 03-04)، المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات، المساهمة في تنمية الصادرات، القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، دعم الصناعات الكبيرة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها في الآتي: (بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 3)

- ✓ انخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء النقل؛
- ✓ سرعة تغير الإنتاج وسهولة تكيفه حسب احتياجات المستهلكين انسجاما ومراعاة لاحتياجات السوق؛
- ✓ تتميز بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وببساطة آلات وأدوات العمل فيها؛
- ✓ سرعة وسهولة الاتصال فيها بما يمكنها من التكيف و التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى؛
- ✓ قدرتها على الدخول إلى أسواق متخصصة لا تجذب إليها المؤسسات الكبيرة

I-2- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بها مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة بغية تحسين موقع المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي، أي يصبح لها هدف (غدير أحمد، 2007، صفحة 55) اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة

المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الدولية، ولا يمكن تحقيق برنامج التأهيل إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية، التسويقية، إذن نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، وترجع أسباب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحديات المنافسة الخارجية، صعوبة التمويل وارتفاع حجم الفائدة على القروض وقصر مدة سدادها وتعدد إجراءاتها الإدارية، ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الجزائرية خاصة مع تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية.

I-3- الشراكة الأوروبية جزائرية:

تقوم سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 على بعث العلاقات وتوطيدها بين ضفتي البحر المتوسط في إطار جديد مبني على الشراكة، وتجسدت ملامح هذه العلاقة في توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يوم 27 أبريل 1976 حيث وقعت على اتفاقية الشراكة يوم 22 أبريل 2002 والتي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005، وتعد اتفاقيات الشراكة هذه أكثر شمولية من اتفاقيات التعاون، وهذا لمختلف الجوانب التي شملتها، السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، الإنسانية. (غفال، 2017، صفحة 29)

من أهم الأهداف التي صرحت بها مفوضية الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي هو: "إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر وبيدأ العمل على ذلك تدريجيا على مدار 12 سنة ابتداء من سبتمبر 2005 وهو تاريخ الإمضاء".

II- برنامج "ميديا" الأوروبي وانعكاساته على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سعى الاتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الأوروبي "ميديا" إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد خصص لهذه المؤسسات ميزانية بحيث أن المبالغ المقدمة من طرفه كانت ذات الحصة الأكبر، فبالنظر إلى النتائج المحققة من البرنامج "ميديا 01" تم التوقيع على برنامج "ميديا 02" الذي كان يهتم بالدعم المالي للجوانب التقنية والاستثمارات اللامادية للمؤسسات أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المحور بنوع من التفصيل غير المعمق.

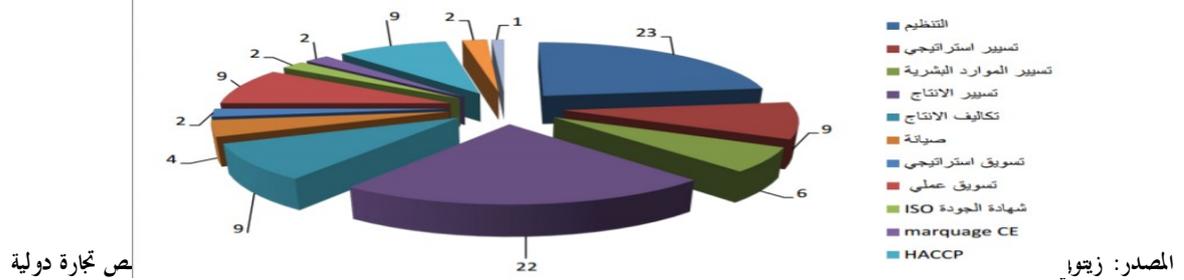
II-1- البرنامج الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميديا 01" MEDA 01:

يعتبر برنامج ميديا الأداة المالية الرئيسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل وإنجاح اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الدول المتوسطة بما في ذلك الجزائر، ويتمثل الأساس القانوني لبرنامج ميديا في لائحة ميديا الصادرة عام 1996 المتمثلة في اللائحة المعدلة بلائحة ميديا 2 في نوفمبر 2000 والمتمثلة في لائحة المجلس رقم CE/2698/2000، إن برنامج "ميديا" هو عبارة عن برنامج مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك أربعة قطاعات (الصناعة الغذائية، الصناعة الكيماوية، مواد البناء والسيراميك وزجاج، الصناعة الميكانيكية) تحصلت على النسب الأعلى من حيث الاستفادة من البرنامج على التوالي 29% و 18% و 11% و 10% وذلك راجع إلى عدة أسباب منها ما تعلق بالسوق وبجودة المنتجات وأخرى نتيجة الاستفادة من الأسواق التي فيها التعاقد مع الخارج، في حين أن باقي القطاعات كانت لها النسب الأضعف.

II-1-4- العمليات التي قام بها البرنامج خارج الدعم المالي: إن تحسين الإنتاج وطرق التسيير وتنظيم الإدارة وجودة المنتجات تعد من أهم مطالب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل، بالإضافة إلى استعمال تقنيات التسويق الحديثة، من أجل ترقية المؤسسات إلى المستوى المطلوب، فقد وزعت عمليات التأهيل حسب النوع على 445 مؤسسة حي أنجزت 896 عملية تأهيل، فهناك من استفادت من 3 نشاطات تأهيل وهناك من استفادت من 4 (زيتوني، 2017، صفحة 171)، وهو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: توزيع عمليات التأهيل خارج عمليات الدعم المالي ل 445 م ص و م



ولوجستيك، جامعة مستغانم، 2017، ص 171.

الملاحظ من الشكل أن عمليات التأهيل غطت بنسبة كبيرة كل من: التنظيم، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية، تسيير الاستراتيجي، تكاليف الإنتاج، بنسب متفاوتة وهذا إن دل فهو على أن المؤسسات تحتاج إلى عمليات هيكلية للتسيير والإنتاج للرفع من مستوى إنتاجيتها باعتبارها مازالت في طور النمو.

II-1-5- تقييم تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الجدول الموالي يعطي نظرة شاملة حول كافة المعلومات عن ولصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطوير مصالح الدعم، وهو كالآتي:

الجدول رقم 03: معلومات عن ولصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير مصالح الدعم

نوع العمليات	عدد العمليات	النسبة %	مصالح الدعم	عدد العمليات	النسبة
تحليل التخصصات والدراسات القطاعية	28	15	التشخيص	28	15
تحليل الأوضاع	8	4	تأهيل المراكز التقنية	11	6
نظام المعلومات (دراسة ونشر)	27	14	الدراسات والإستراتيجية	13	7
تكوين حول المعلومة الاقتصادية	8	4	مراكز الدعم	30	16
			تكوين حول تطوير مصالح م ص م	34	18

المجموع	71	38	المجموع	116	62
---------	----	----	---------	-----	----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوبكر محمد، تقييم برنامجي تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والهوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، ص 374.

II-2- البرنامج الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ميديا 02 " MEDA 02:

ودوما في إطار الشراكة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي فإن النسبة المشجعة لانضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرنامج " ميديا 01 " أدت إلى التوقيع على برنامج " ميديا 02 " والمتمثل في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ تم التوقيع على " ميديا 02 " في شهر مارس 2008 الذي يهدف إلى تأهيل 5 آلاف مؤسسة وخصص له غلاف مالي يقدر ب 44 مليون أورو، ساهمت فيه اللجنة الأوروبية بمبلغ 40 مليون أورو، في كانت مساهمة الوزارة الوصية بمبلغ 4 مليون أورو، واتفق طرفا الاتفاق على أن تكون الفترة المحددة لتنفيذ البرنامج ب 3 سنوات من شهر ماي 2009 إلى غاية فيفري 2012، ويسير من طرف 54 خبير (شواشي، 2018، الصفحات 207-208)، وانطلق فعليا في ماي 2009 وينتهي بحلول ماي 2014، كما تجلت أهم محاوره في الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمال أساليب وأنظمة التسيير الحديثة وتقديم الدعم التقني لهذا النوع من المؤسسات، الدعم المؤسساتي والمتمثل في دعم الوزارة المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومختلف الهيئات المهتمة، دعم نظام الجودة من خلال توحيد المقاييس المعتمدة.

II-2-1- نتائج البرنامج: لقد تم التوصل إلى النتائج الآتية: (غفال، 2017، الصفحات 191-202)

أ- فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالاستناد إلى ما تم اعتماده من برامج خلال الفترة (2009-2014) فإنه أدى إلى استفادة 235 مؤسسة، منها 140 استفادت من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل.

ب- فيما يخص دعم الجودة: ساهم البرنامج في دعم الجودة للمؤ ص وم، وذلك لضمان التقدم في مجالات الاعتماد وتقييم المطابقة، حيث دعمت الوكالة الوطنية لاعتماد وإصدار الشهادات سنة 2013 المؤ ص وم من خلال عدة أنشطة تمثلت في المساعدات التقنية والتدريب، كما استفاد المعهد الجزائري للتقييم من عدة عمليات لتدريب المدربين في المجالات الآتية: نظم إدارة الجودة والبيئة، إصدار الشهادات ووضع العلامات على المنتجات، أنظمة إدارة سلامة المواد الغذائية، وقد تم إجراء تدريب خاص بهدف تعزيز النظام الوطني للتقييم من طرف منقذي وأعضاء اللجان الوطنية للمترولوجيا القانونية (ONML) على إنشاء وتشغيل بعض المقدمات المترولوجية المكتسبة في إطار برنامج (PMEII) للحصول على 3 مليون أورو من خلال استخدام المعدات المعنية، واستفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI من عدة عمليات متعلقة بالمساعدة التقنية والتنظيمية والتدريب في مجالات الجودة (9001) ISO، الإدارة الإلكترونية الفكرية للبيانات، حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتحصلت 15 من هيئات تقديم المطابقة (OEC). بما في ذلك المختبرات، هيئات التفتيش على شهادة المرافقة للاعتماد ISO17025

وISO12020، في حين تحصلت 10 هيئات (OEC) على الاعتماد أما الآخرين فتقدموا بطلبات الاعتماد من خلال الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC) والذين كانوا مسجلين في برنامج التقييم.

ج- فيما يخص الدعم المؤسسي: تمثلت العمليات التي تم تنفيذها في الآتي:

✓ العمليات التي استفادة منها وزارة الصناعة والمناجم وهذا من خلال 07 دراسات في مجالات التعريف بالمشاريع الاستثمارية في مجال المناولة، إنشاء مرصد أي مراقب للصناعة، أدوات تقييم السياسة العامة، القطاعات الإنتاجية للسياسة الصناعية الجديدة، تصميم نظام معلومات لاحتياجات بورصة المناولة و الشراكة، إنشاء 04 مختبرات في المركز التقني للميكانيك، التطور المحلي للمركز التقني للميكانيك.

✓ العمليات التي استفادت منها ANDPME: العمليات الخاصة بالتأهيل والمحددة في دفا تر الإرشاد للتأهيل في مجالات التشخيص ومخطط التأهيل، الخبرة المالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التنمية التجارية، الإدارة، الإنتاج، الجودة، استفادت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) من مساعدة تقنية لتصميم وتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية وذلك لتطوير المناطق الصناعية، واستفادت غرفتي التجارة والصناعة بناء على طلب من وزارة التجارة من دراسة تشخيصية مصحوبة بخطة عمل تنظيمية بالإضافة إلى عمليات تدريب؛

✓ تم دعم أموال الضمان من خلال 5 عمليات، حيث 3 عمليات لصالح FGAR من خلال إنشاء منظمة جديدة ونظام المعلومات وتنظيم التدريب، وذلك في إطار تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن 2 من العمليات كانت لصالح CGCI من خلال دعم وتطوير نظام المعلومات وإجراء دراسة لإنشاء وتنظيم الإدارة الإقليمية، كما تم إجراء عمليتين من خلال المساعدة التقنية ل FCE لتصميم وإنشاء خلية المراقبة القانونية والاقتصادية والمعلوماتية.

ففي إطار الشراكة الأوروبية ومتوسطة تم تمويل برنامجين لتأهيل م ص وم، هذا ما تم تأكيده في 15 مارس 2016 حيث اجتمع ممثلي من وزارة الصناعة والمناجم و وفد الاتحاد الأوروبي في الجزائر، ووقعوا على مذكرة بهدف التحضير لبرنامج جديد لصالح م ص وم الجزائرية، أطلق على هذا البرنامج اختصارا CAP-PME هو برنامج جاء من أجل ترسيخ الإنجازات التي حققها برنامجي تأهيل الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني (ED-PME/ PME2)، يهدف إلى تقييم الأثر النوعي للبرنامجين، والتفكير في أفضل ممارسات تأهيل م ص وم، توحيد جهود التحديث عن طريق الإجراءات التكميلية وإشراك النقابات المهنية، تطوير قاعدة بيانات لصالح م ص وم، من خلال إنشاء بوابة الاتصالات الدائمة والمنظمة مع الهياكل المسؤولة عن م ص وم، و يبقى الاتحاد الأوروبي أول مانح للأموال، حيث قارب المبلغ الإجمالي لمختلف المساعدات الذي منحها منذ سنوات الثمانينيات مليار أورو، ولكن في البرمجة للميزانية 2014-2017 استفادت الجزائر فقط من 120 إلى 148 مليون أورو (عبدالله، 1 مارس 2017، صفحة 63)، أما في الفترة 2018-2020 سيركز التعاون بين الطرفين على أولويات الشراكة المتفق عليها وهي: الحوار السياسي والحوكمة وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية، والتعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والتجارة

والوصول إلى السوق، بالإضافة إلى الشراكة في مجال الطاقة والتغير المناخي والبيئة المستدامة، الحوار الاستراتيجي والأمن، وأخيرا البعد الإنساني والهجرة والتنقل. (Service، 2017، صفحة 3)

III - مساهمة المؤسسات الاقتصادية ص وم الجزائرية في تنشيط وتنمية الاقتصاد الوطني:

ساهمت البرامج المخصصة من طرف الاتحاد الأوروبي في تأهيل وتطوير م ص وم، في تزايد عدد هذه الأخيرة بحيث ركزت على المؤسسات الخاصة في القطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعات ذات 3 سنوات من النشاط على الأقل، والمؤسسات التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج وزارة الصناعة والمناجم، بالإضافة إلى المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل، فالجدول الموالي يوضح تطور عدد م ص وم الناتج عن مجمل البرامج سواء الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وحتى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان له نسبة معتبرة في تحقيق ذلك.

الجدول رقم 04: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2019*

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	586903	618515
القطاع العام	788	788	778	874	739	666	626	591	557
المجموع	190340	208737	226227	246716	270545	294612	392639	587494	619072
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 ¹
القطاع الخاص	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1171701
القطاع العام	572	557	557	542	532	390	267	262	244
المجموع	659309	711932	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170	1171945

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية والاقتصادية، الأعداد 04، 06، 10، 14، 18، 22، 26، 28، 30، 32، 33، 35، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العامة والخاصة) ذات وتيرة متزايدة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015، بحيث انتقلت من مجموع 190340 إلى 934569 مؤسسة، إذ يحتل القطاع الخاص النسبة الأكبر في زيادة العدد، وبحسب المعطيات يكون عدد المؤسسات الخاصة في نهاية كل من سنتي 2008 و 2015 على التوالي 392013 و 934037 مؤسسة، فهذه الزيادة في عدد المؤسسات وبالتحديد في القطاع الخاص راجع إلى البرنامج الأوروبي "ميديا" "MEDA" فقد أولى لهذا القطاع الأهمية الكبرى وهو ما أفضى إلى هذه

¹ - إحصائيات تخص السداسي الأول من سنة 2019 حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج، وبالمقابل فمؤسسات القطاع العام التي لم تلقى نفس الاهتمام الكبير التي حظيت به نظيرتها فإن نسب تزايدها كانت في وتيرة تنازلية، ويعود السبب في ذلك إلى العمليات التي قامت بها الدولة من خصخصة المؤسسات بغية التوجه إلى اقتصاد السوق، وإنشاء منطقة التبادل التجاري الحر من طرف الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أهم أهدافه الذي في إطاره تم تمويل برامج تأهيل م ص وم، أما بالنسبة للسنوات الباقية كل من 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2019 نرى أن عدد المؤسسات في تواصل مستمر نحو الارتفاع في القطاع الخاص وإن كان معتبر وهذا نتيجة الآثار المستمرة لبرنامج "ميديا" والبرمجة الجديدة للميزانية 2014-2017 وإن كان مبلغ التمويل غير كبير جدا في حدود 120 إلى 148 مليون أورو.

كان لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور وأهمية كبيرة في تنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال توفير مناصب شغل للأفراد وبالتالي فهي ساهمت في خفض نسبة البطالة، وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور مناصب الشغل المتوفرة 2002-2019*

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مناصب الشغل	684341	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584	1625686
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 ³
مناصب الشغل	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914	2655470	2690246	2818736

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 06، 08، 10، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 26، 28، 30، 32، 35.

الملاحظ من الجدول أن هناك زيادة مستمرة في عدد المناصب التي تم خلقها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي الفترة من سنة 2008 إلى غاية نهاية سنة 2015 بلغ عدد مناصب الشغل 2371020 منصب، بعدما كان العدد سنة 2002 حوالي 684341 منصب، فجل هذه الزيادة الواضحة تنسب إلى نمو القطاع الخاص والذي تشغل مؤسساته بحوالي 98 %، وإلى برامج الاتحاد الأوروبي التي ركزت بالدرجة الأولى على القطاع الخاص أكثر من القطاع العام، فبالرغم من هذه النتائج الحسنة إلا أنه لم يتم التوصل إلى النتائج المبرمجة والتي تقضي بتأهيل عدد أكبر من المؤسسات والذي ينجر عنه خلق عدد أكبر من المناصب الشغل، أما في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 فقد وصل العدد إلى 2818736 منصب شغل، فالتقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية عن مناصب الشغل واستقرارها، فقلد عرفت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين توجهها نحو سوق العمل المؤقت، حي بلغت نسبة العمل الدائم سنة 2005 حوالي 38.24 % وفي سنة 2010 نسبة 33.4 %، بينما سنة 2015 ارتفعت نوعا ما

² - إحصائيات تخص السداسي الأول من سنة 2018 حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

³ - إحصائيات تخص السداسي الأول من سنة 2019 حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتصل إلى 42.87% (بوقادير و مطاي، 2018، صفحة 280)، كما لا ننسى الأزمة النفطية سنة 2015 وما انجر عنها من أزمة في السيولة، ما دفع إلى توقف التوظيف وتجميده في فترة معتبرة من الزمن. عندما نقول الميزان التجاري نذهب بفكرنا نحو تطور حركة المبادلات الخارجية من استيراد وتصدير فهو يبين مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج، وبما أن م ص وم فاعل مساهم في الاقتصاد الوطني سنرى مدى مساهمتها في الميزان التجاري، وهو ما يتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: مساهمة م ص وم في الميزان التجاري 2006-2019* (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	54613	60163	79298	45194	57053	73489	73981
الواردات	21456	27631	39479	39294	40472	47247	46801
رصيد الميزان التجاري	33157	32532	39819	5900	16581	26242	27180
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 ⁵
الصادرات	64974	62886	34668	28883	34763	19828	18964.13
الواردات	55028	58580	51702	46727	45957	22784	22146.95
رصيد الميزان التجاري	9946	4306	-17034	-17844	-11194	-2956	-3182.82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 12، 14، 16، 18، 20، 22، 26، 28، 30، 32، 35.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري عرف ارتفاعا في فترة من الزمن خلال السنوات من 2006 إلى غاية سنة 2014، بحيث تم رصد أن حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر مما تستورده هذه الأخيرة، في حين ابتداء من سنة 2015 عرف الميزان التجاري عجز طيلة السنوات الباقية حيث أن حجم واردات هذه المؤسسات أصبحت أكبر من صادرات، فالصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، بحيث بلغت سنة 2016 ما نسبته 6.2% أي ما يعادل 1.78 مليار دولار مسجلة انخفاض قدره 9.55% عن السنة السابقة، أما عن تشكيلة الصادرات خارج المحروقات فهي تتكون أساسا من المواد النصف المصنعة والتي تشكل 4.5% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1.3 مليار دولار، مواد غذائية بنسبة 1.13% من إجمالي الصادرات أي 327 مليون دولار، مواد خام بنسبة 0.29% وما قيمته 84 مليون دولار وفي الأخير تجهيزات صناعية ومواد استهلاكية بنسبة 0.18% و 0.06% على التوالي (بوقادير و مطاي، 2018، صفحة 282)، وفي السداسي الأول من سنة 2019 فبلغ حجم إجمالي الصادرات 18.96 مليار دولار أمريكي أي ارتفاع ب 6.75%

⁴ - إحصائيات تخص السداسي الأول من سنة 2018 حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁵ - إحصائيات تخص السداسي الأول من سنة 2019 حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019، مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2018 حين كان يقدر إجمالي الصادرات ب 19.83 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة لواردات السلع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل سلع التجهيزات المرتبة الأولى من حيث الواردات أين بلغت 17.70 مليار دولار أمريكي سنة 2015 مقابل 15.37 مليار دولار أمريكي سنة 2009 أي بنسبة زيادة تقدر ب 15.20%، يمكن تفسير هذه النسبة بالأولوية المعطاة لاستيرادها لهذا النوع من السلع بهدف تطوير هيكل وإنتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وفي المرتبة الثانية تأتي السلع الخاصة بالإنتاجية بنسبة زيادة تقدر ب 33.30% وفي المرتبة الأخيرة السلع الغذائية والسلع غير الغذائية بنسب 58.86% و 39.90% (بن زكورة، 2019، صفحة 64)، وبالنسبة لإجمالي واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 22.15 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2019 أي بانخفاض قدره 4.30% مقارنة بالسداسي الأول من سنة (2019، Novembre، صفحة 30)، يمكن القول من خلال ما سبق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت لا تشكل نسبة مشاركتها في الصادرات سوى نسبة ضئيلة، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبرامج المطبقة من طرف الاتحاد الأوروبي للنهوض بهذا القطاع ليكون داعم للاقتصاد الوطني.

يعد الهدف من وراء تطبيق أي إجراء أو أي سياسة تحقيق جملة من الأهداف التي تنعكس بالنتائج الإيجابية على الاقتصاد الوطني والمساهمة في زيادة PIB، فالجزائر بدعمها لقطاع الم ص و م تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك بتنوع إنتاجها المحلي وجعله أكثر تنافسية، حيث بإمكان هذا النوع من المؤسسات المشاركة في خلق قيمة مضافة إضافة إلى الحصول على مداخيل إضافية خارج قطاع المحروقات والتخلص من تبعية الصادرات لهذا القطاع (بن زكورة، 2019، صفحة 65)، والجدول الموالي يوضح لنا مقدار مساهمة هذه المؤسسات وهو كالآتي:

الجدول رقم 07: مساهمة م ص و م في PIB (2002-2007-2010-2014-2016) الوحدة: مليار دج

السنوات	2002		2007		2010		2014		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1679.1	76.9	3153.77	80.8	4681.68	84.98	7338.65	86.1	8529.87	87.7
القطاع العام	505	23.1	749.86	19.2	827.53	15.02	1187.93	13.9	1414.65	14.23
المجموع	2184.1	100	3903.63	100	5509.21	100	8526.58	100	9943.92	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 10، 18، 20، 30، 32.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت لها مساهمة معتبرة في القيمة المضافة بقيم تصاعدية، بحيث نجد أنها حققت ما مجموعه 3903.63 مليار دج سنة 2007 و 8526.58 مليار دج سنة 2014، فقد ساهم القطاع الخاص ب 3153.77 مليار دج أي ما نسبته 80.8% سنة 2007 وبالنسبة لسنة 2014 فكانت

مساهمته بـ 7338.65 مليار دج بنسبة مقدرة بـ 86.1% أما القطاع العام فكانت نسبة مساهمته ضئيلة نوعا ما مقارنة بالقطاع الخاص بحيث كانت في كل من سنة 2007 و 2014 على التوالي 19.2% و 13.9%، وهي مساهمة

معتبرة ذات وتيرة تصاعدية مقبولة بالمقارنة مع كل من السنوات 2002 و 2010 بحيث كانت القيم كالتالي: بالنسبة للقطاع الخاص فهي على التوالي 76.9% و 84.98%، والقطاع العام فهي تمثل 23.1% و 15.02%، وهذه النتائج راجعة إلى برنامج ميديا "MEDA" للتعاون المالي، حيث كان يركز بدرجة كبيرة على تأهيل المؤسسات التي تشغل في القطاع الخاص ولذلك نجد نسبة مساهمته أكبر من القطاع العام في القيمة المضافة. أما بالنسبة لسنة 2016، فانتقلت قيمة المساهمة الإجمالية من 8526.58 مليار دج سنة 2014 إلى 9943.92 مليار دج سنة 2016، فقد ساهم القطاع الخاص بنسبة 87.77% والقطاع العام بنسبة 14.23%، وهو ارتفاع مقبول نوعا ما خاصة بعدما جاء البرنامج التكميلي CAP-PME من أجل ترسيخ إنجازات البرنامجين في إطار "ميديا".

IV - الخلاصة:

تم التركيز في هذه الدراسة على برامج الاتحاد الأوروبي MEDA لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث كانت البرامج مقسم على ثلاثة برامج، فهذه الأخيرة كان لها نتائج مرضية ولكنها لم تكن في المستوى المتوقع، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري وجملة من العراقيل التي كانت تحد من الوصول إلى النتائج المرجوة، فمساهمة هذه البرامج في تطوير وتحسين وضعية المؤسسات كان لها آثار على الاقتصاد الوطني بصفة هذه الأخيرة فاعل مساهم كغيرها في الاقتصاد، تجسدت هذه المساهمة في عدة أشكال من خفض نسب البطالة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة، وكذا زيادة صادرات الدولة في قطاع ينشط خارج قطاع المحروقات، وهو في حد ذاته خطوة نحو التشجيع على التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات وإن كانت ذات مساهمة غير كبيرة.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي تم التطرق إليها وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها تم رصد جملة التوصيات نوردتها كالتالي:

- ✓ التركيز على الدعم بجميع أنواعه خاصة المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفقتها من أكثر القطاعات مساهمة في الاقتصاد الوطني، إن تم التعامل معه على النحو الأفضل فهو ذا آثار جد مهمة؛
- ✓ زيادة تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية وغيرها من السياسات الداعمة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات وهو ما يعود على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إيجاد أسواق محلية تخدم هذا النوع من المؤسسات من أجل تسويق منتوجاتها، وكذا تسهيل ولوجها إلى الأسواق الخارجية من أجل حجز حصة ومكانة في هذه الأسواق لزيادة الصادرات وتخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

– الاحالات والمراجع:

- Algérie: Ministère de l'industrie et . *Bulletin d'information Statistique de la PME N35* (Novembre 2019).
des Mines
Euroean External Action Service (13, 03, 2017). الاتحاد الأوروبي والجزائر. الاتحاد الأوروبي يعتمد مشاريع بقيمة 40 مليون يورو
لدعم الطاقة المتجددة وإصلاح المالية العامة وتسهيل التجارة في الجزائر ، صفحة 3، متاح على الموقع التالي:
<https://eeas.europa.eu/delegation/algeria/22601>
– العونية بن زكورة. (2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع في الاقتصاد الوطني – دراسة تحليلية 2008-2016. مجلة التنمية الاقتصادية ،
53-68.
– إلياس غفال. (2017). تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروبية الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014. بسكرة: كلية
العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية.
– انفال نسيب. (2016). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية . مجلة دفاتر اقتصادية ، 195-211.
– ربيعة بوقادير، و عبدالقادر مطاي. (2018). تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016. مجلة اقتصاديات
شمال افريقيا ، 273-286.
– سعيد بعزيز، و طارق مخلوفي. (2017). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 6 و7 ديسمبر 2017. باتنة: كليات العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية.
– سليمة غدير أحمد. (2007). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج مياد. ورقة: كاية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية.
– صابرين زيتوني. (2017). الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر. مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
والتجارية.
– فاطمة شواشي. (2018). دور الشراكة الأوروبية الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية. مستغانم: كلية الحقوق والعلوم
السياسية .
– كرمو دراجي. (2015). حاضنت الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة ، 173-183.
– ياسين عبدالله. (1 مارس 2017). تفعيل الشراكة الأوروبية الجزائرية كإستراتيجية لتحجيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية). مجلة البشائر الاقتصادية ،
50-66.
– النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02، 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 27، 28، 30،
32، 33، 35، على الموقع التالي: www.mdipi.gov.dz
– بوبكر محمد، تقييم برنامجي تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، ص 374.